الأمم المتحدة S/2016/169

مجلس الأمن

Distr.: General
22 February 2016
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الحادي والثلاثون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن في قراره ٢٢٣٩ (٢٠١٥) ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وطلب إليّ أن أطلعه بانتظام على الحالة في ليبريا وعلى تنفيذ ولاية البعثة. ويتضمن هذا التقرير المقدم في منتصف المدة آخر المعلومات عن أهم التطورات التي استجدت منذ تقريري المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/2015/620).

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - يتزايد الاهتمام السياسي حاليا بالانتخابات الرئاسية التي ستجري في عام ٢٠١٧. وستجري تلك الانتخابات في ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة موسومة بالصدمات الاقتصادية الخارجية الناجمة عن انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام؛ وشيوع حالة من القلق في أوساط الجمهور إزاء الانسحاب التدريجي للبعثة؛ والتحديات التي يطرحها نقل المسؤوليات الأمنية؛ وزيادة الحوادث المخلة بالنظام العام؛ وإحراز تقدم محدود بشأن التشريعات التي لا غنى عنها لنقل المسؤوليات الأمنية وإجراء الإصلاحات السياسية الأساسية.

٣ - واستمر ازدياد عدد المرشحين لخوض الانتخابات، وكذلك التكهنات المتعلقة بالتحالفات المحتملة. ويشمل المرشحون المعلنون نائب الرئيس، جوزيف بواكاي (حزب الوحدة)، وجوزيف ميلس جونز، حاكم المصرف المركزي (مستقل)، وجورج ويه، عضو مجلس الشيوخ عن مقاطعة مونتسيرادو (حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي)

250216 240216 16-02255 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والأمير يورمي جونسون، عضو مجلس الشيوخ عن مقاطعة نيمبا (مستقل)، وتشارلز برومسكين، المرشح الرئاسي السابق (حزب الحرية)، ورجل الأعمال بينوني أوري (حزب كل الليبريين)، ووزير الخارجية السابق، أوغستين كيبه نغافوان (حزب الوحدة)، وجويل هاوارد تيلور، حرم رئيس الجمهورية السابق وعضو مجلس الشيوخ عن مقاطعة بونغ (الحزب الوطني القومي). واستمر حزب الوحدة يواجه خروج أعضاء من صفوفه، ووصل ذلك إلى ذروته باستقالة أربعة أعضاء في المجلس التشريعي منه في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، منهم رئيس المجلس.

٤ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت الرئيسة إلين جونسون سيرليف، في اجتماع مغلق مع أعضاء المجلس التشريعي لم يتقرر من قبل، الحاجة إلى إقرار مشاريع القوانين التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإتمام عملية نقل المسؤوليات الأمنية. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت الرئيسة في خطابها إلى الأمة التحديات الاقتصادية التي تواجه البلد، وسعت دون نجاح في أواخر نفس الشهر إلى انعقاد المجلس التشريعي مجددا في دورة غير عادية لمدة أسبوعين لإحراز تقدم في القضايا الاقتصادية الرئيسية. وأحرز المجلس التشريعي بعض التقدم في التشريعات المتعلقة بالأمن حيث صوت مجلس الشيوخ في ١٩ كانون الثاني/يناير لصالح مشروع قانون بشأن مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، وأحاله بعد ذلك إلى مجلس النواب للموافقة عليه، وما زال المشروع قيد نظر ذلك المجلس. وأكدت الرئيسة التحديات الاقتصادية مرة أخرى في خطابها السنوي إلى المجلس التشريعي في ٢٥ كانون الثاني/يناير، حيث أعلنت عن تدابير تقشفية لمواجهة آثار نقص متوقع في الإيرادات. وأعربت أيضا عن الثقة في المؤسسات الأمنية الليبرية في سياق عملية الانتقال الأمني وتسلم المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت في الحكومة عدة إقالات واستقالات وتعيينات مهمة. ففي ٢٤ آب/أغسطس، أقالت الرئيسة نائب وزير الخارجية للتعاون الدولي والتكامل الاقتصادي لإتيانه سلوكا غير لائق في إطار تحقيق في ادعاءات إساءة التصرف في أموال قدّمتها حكومة اليابان. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أقالت وزير الشؤون الداخلية، موريس دوكولي، وقبلت استقالة وزير الخارجية، أوغستين نغافوان. واستقال في ١٠ أيلول/سبتمبر رئيس مقاطعة بونغ وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر رئيس مقاطعة غراند باسا من منصبيهما إثر ادعاءات بحدوث فساد وإساءة استعمال السلطة. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، سمَّت الرئيسة الممثل الدائم لليبريا لدى الأمم المتحدة، ماريون كمارا، وزيرا للخارجية، وأونريك توكبا، وزيرا للشؤون الداخلية. وأقر مجلس الشيوخ تعيينهما في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

٦ - وجرت بسلام في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر الانتخابات الفرعية في مقاطعة لوفا التي تعين إجراؤها بسبب وفاة أحد أعضاء مجلس النواب، وإن كان انتشار الشرطة قد تأخر بسبب تأخر صرف الأموال. وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات ٣٢,٦ في المائة، وبلغت نسبة النساء إلى مجموع المشاركين في التصويت ٤٨,٦ في المائة. ونجحت اللجنة الوطنية للانتخابات في محاولة رائدة لبيان توزّع الناخبين في الانتخابات الفرعية حسب نوع الجنس وقت إعلان نتائج الانتخابات. وفي كانون الثاني/يناير أعدت اللجنة، من خلال مشروع مدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ونشرت بيانات تقديرية مصنفة حسب نوع الجنس بشأن الناخبين في انتخابات مجلس الشيوخ التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٧ - وفي غضون ذلك، لم تنته بعد إجراءات التقاضي المتعلقة بانتخابات مجلس الشيوخ المذكورة، إذ لا تزال هناك قضيتان قيد النظر. و لم ينفذ بعدُ الأمر الذي أصدرته المحكمة العليا في ٧ آب/أغسطس بإعادة الانتخابات في ثلاثة أحياء من مقاطعة بونغ، رغم أن المرشح المستقل، وزير الشؤون الداخلية حاليا، السيد توكبا، قرر عدم المشاركة في جولة الإعادة لتلك الانتخابات. كما لم يفصل بعد في شكوى أمام المحكمة العليا تتعلق بما سبق الأمر به من إعادة فرز الأصوات جزئيا في مقاطعة لوفا.

٨ - وفي ٢ و ٤ شباط/فبراير، أعرب أعضاء في مجلس النواب في جلسات عامة عن قلقهم من الحالة الأمنية في سياق الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وطلبوا إحاطات من الجهات الوطنية المكلفة بحفظ الأمن ودعوا الرئيسة إلى أن تطلب من الأمم المتحدة الإبقاء على قوام كبير للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة حتى ما بعد انتخابات عام ٢٠١٧.

باء - المصالحة الوطنية والإصلاحات السياسية والحوكمة

٩ - تقدمت الإصلاحات البالغة الأهمية بخطى بطيئة، بما فيها تعديل الدستور والإصلاح الزراعي وتطبيق اللامركزية. وإثر الانتكاسة التي طرأت على النظر في مشروع قانون الحقوق في الأراضي ومشروع قانون سلطة الأراضي في دورة مطولة للمجلس التشريعي امتدت من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر، شرعت لجنة الأراضي في مزيد من المشاورات مع الأطراف صاحبة المصلحة إلى أن انتهت ولايتها في ٩ كانون الثاني/يناير، ومع ذلك، فقد ظلت اللجنة تؤدي عملها إلى ما بعد ذلك التاريخ. وفي الوقت نفسه، أغلقت خمسة من المراكز الستة المعنية بتنسيق شؤون الأراضي، التي كانت تدعم التسوية غير الرسمية

للمنازعات على الأراضي، أبوابها بسبب نقص التمويل، مما ألقى بأعباء إضافية مرهقة على كاهل المحاكم المحلية في تصديها للمنازعات على الأراضي.

١٠ - وفي ١٣ آب/أغسطس، أعربت الرئيسة، في رسالة إلى المجلس التشريعي، عن رأيها في التعديلات الخمسة والعشرين المقترحة المقدمة من لجنة مراجعة الدستور، بما في ذلك معارضتها لاعتبار العِرق شرطا للجنسية وإعلان ليبريا ''دولة مسيحية''. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مجلس النواب معتكفا مع اللجنة في غانتا، بمقاطعة نيبا، للنظر في آراء الخبراء بشأن التعديلات المقترحة. ولم تبدأ بعد المشاورات في مجلس الشيوخ.

١١ - وواصلت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بدعم من صندوق بناء السلام، العمل في سبيل تنفيذ برنامج بالافا هات (الاعتراف والصفح) للمصالحة الوطنية. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نُظمت ٤ منتديات بشأن ممارسات الاعتراف والصفح بين مجموعات عرقية شتى. وسلط التقرير الذي تمخضت عنه تلك المنتديات، والذي أُقر في كانون الأول/ديسمبر، الضوء على التحديات المتصلة بالولاية القضائية والعمليات وتنفيذ البرنامج بوجه عام. وظل القلق قائما إزاء تأخر التنفيذ واستمرار افتقار اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان للقدرات اللازمة لقيادة تلك العملية.

١٢ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أصدرت الرئيسة تقريرا مرحليا عن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وقد صدر التقرير السابق من هذه التقارير في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وورد في تقرير ١٥ أيلول/سبتمبر أنه جرى أو يجري تنفيذ ١٤٢ توصية من هذه التوصيات البالغ مجموعها ٢٠٧ توصيات، في حين أن التنفيذ العملي لم يكن ممكنا بالنسبة لـ ١٨ توصية. وفيما يتعلق بالعزل السياسي، فقد أكد التقرير قرار المحكمة العليا الصادر في عام ٢٠١١ الذي خلصت فيه إلى أن العزل السياسي دون اتباع الأصول القانونية الواجبة غير دستوري، وطلب مشورة نقابة المحامين قبل اتخاذ أي إجراء. وأشار التقرير إلى أن التوصيات الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، مثل دفع التعويضات وضمان المساءلة الجنائية، سوف تعالج تدريجيا. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعاد مجلس النواب التقرير طالباً معلومات إضافية من الرئيسة، وأنشأ مجلس الشيوخ لجنة خاصة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض التقرير.

١٣ - وقد أحرز بعض التقدم في التصدي للفساد. ففي ٢٥ آب/أغسطس، أدين المدير العام السابق لهيئة تنمية الغابات وأربعة من المتهمين معه بتهمة إصدار تراخيص غير قانونية لقطع الأشجار. وقد استأنف المتهمون الحكم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أقيل خمسة من

كبار الضباط في جهاز إنفاذ قوانين المخدرات، منهم رئيس المخابرات ونائب رئيس المحققين على خلفية ادعاءات بالابتزاز والرشوة. وفي كانون الثاني/يناير، أُوقف سبعة من كبار ضباط الشرطة الوطنية الليبرية عن العمل وصدرت توصية بمقاضاتهم، إثر تحقيقات في ادعاءات بتواطئهم في أعمال سطو مسلح. وفي أيلول/سبتمبر، انتهت اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد ولجنة الحوكمة من وضع مشروع استراتيجية تنفيذ للمدونة الوطنية لقواعد السلوك تهدف إلى ضمان الامتثال الكامل لأحكام المدونة بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وبالمثل، فإن تحقيقات لجنة مكافحة الفساد أدت إلى محاكمة اثنين من كبار المسؤولين السابقين في هيئة الموانئ الوطنية في كانون الأول/ديسمبر. إلا أن التحقيقات وإجراءات المقاضاة في قضايا الفساد استمرت بوتيرة بطيئة، لأسباب تعزى في المقام الأول إلى عدم توافر ما يكفي من القدرات والتمويل في اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد ووزارة العدل، فضلا عن صعوبات التنسيق بين اللجنة والوزارة. وفي مسعى للحد من الفساد في الجهاز القضائي، أوقف رئيس القضاة قاضيين عن العمل في ٤ شباط/فبراير لتدخلهما في الإجراءات القانونية الواجبة على نحو يرقى إلى مستوى الفساد.

١٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت لجنة الحسابات العامة النتائج التي خلصت إليها من جلسات الاستماع العلنية بشأن ستة من تقارير مراجعة الحسابات الخاصة بالوزارات والوكالات والهيئات العامة مقدمة من اللجنة العامة لمراجعة الحسابات إلى الجلسة العامة لمجلس النواب لإقرارها ثم إحالتها إلى الرئيس، متضمنةً تذكيرا بتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير التي أرسلها المجلس التشريعي في السنوات السابقة. وخلصت التقارير إلى جملة أمور شملت ارتكاب انتهاكات جسيمة لقانون المشتريات والامتيازات العامة لسنة ٢٠١٠ وقانون الإدارة المالية العامة لعام ٢٠٠٩ وسوء إدارة الموارد البشرية واختلاس الأموال. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرا عالميا عن تصورات الفساد احتلت فيه ليبريا مع بلد آخر في المركز الـ ٨٣ بين ١٦٨ بلدا، الأمر الذي يشكل تحسنا بالمقارنة بالمركز الـ ٩٥ بين ١٧٥ بلدا الذي احتلته في عام ٢٠١٤. وذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقرير إقليمي نشرته في ١ كانون الأول/ديسمبر، أن من بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البالغ عددها ٢٨ بلدا، كانت ليبريا هي الأسوأ من حيث دفع مبالغ على سبيل الرشوة للمسؤولين الحكوميين خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية واحتلت ثاني أسوأ مركز من حيث الجهود الحكومية المبذولة لمكافحة الفساد.

١٥ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، تعهدت السويد بالتبرع بخمسة ملايين دولار على مدى سنتين لدعم الإصلاحات الهادفة إلى تطبيق اللامركزية. وواصلت البعثة دعم تجهيز أو تشييد عشرة مراكز من بين الـ ١٥ مركزا خدميا في المقاطعات، التي تقدم خدمات عامة لم يكن لها وجود سابقاً إلا في مونروفيا.

جيم - الحالة الأمنية

١٦ - ظلت الحالة الأمنية في ليبريا مستقرة عموما. ومع ذلك، فإن وقوع مجموعة من الحوادث العنيفة يدل على استمرار احتمال تزعزع الاستقرار، بفعل التوترات الاجتماعية المتزايدة المتصلة بزيادة حالات التسريح التي تنفذها الجهات صاحبة الامتيازات والمنازعات على الأراضي ومحدودية فرص كسب العيش وسهولة اختراق الحدود. ونتجت في عدة حوادث عمليات اقتصاص غوغائية، استهدفت على وجه الخصوص الأفراد المشتبه في تورطهم في عمليات سطو مسلح وأعمال قتل شعائرية. وبدت هذه المخاطر آخذة في الازدياد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٧ - ووقعت عدة حوادث عنف ذات صلة بالامتيازات. ففي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لقي اثنان من حراس الأمن في منجم اتحاد الصين في مقاطعة بونغ مصرعهما على يد لصوص مسلحين. وتم إلقاء القبض على خمسة من المشتبه فيهم. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، دخل عنوةً ٥٠ موظفا سابقا في شركة أمن خاصة مقر شركة ArcelorMittal في مقاطعة غراند باسا أثناء احتجاجات بشأن مزايا يدّعون أنها من حقهم. وفي غراند باسا أيضا، هاجم ستة رجال مسلحين، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مكاتب شركة Equatorial Palm Oil في محاولة لسرقة الأموال المخصصة لدفع المرتبات. وفي شركة Cocopa Rubber Plantation، بمقاطعة نيمبا، أدت تدخلات الحكومة والممثل الخاص للأمين العام في أيلول/سبتمبر إلى تهدئة العمال الذين كانوا يهددون باتخاذ إجراء جماعي احتجاجا على عدم دفع مرتباتهم. ومع ذلك، ونظرا لاستمرار عدم دفع المرتبات، هدد العمال مديرا في ٣ شباط/فبراير وأضرموا النار في أجزاء من المزارع في ٦ شباط/فبراير. ومضَت في الفترة من ١٨ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير أعمال الإخلاء والهدم الأولية للإنشاءات المخالفة على الأرض المقرر إقامة منطقة صناعية عليها في مقاطعة مونتسيرادو، دون حدوث احتجاجات ذات شأن، وذلك بفضل تدخلات استباقية من جانب البعثة والحكومة. واحتج في ٦ شباط/فبراير سكان صدر لهم إشعار إخلاء في منطقة كابتول بايباس في مونروفيا، وسدوا الطريق القريب من مقر الشرطة ورشقوا السيارات بالحجارة إلى أن أتت الشرطة وفرقتهم.

١٨ - ووقعت أيضا عدة حوادث للاقتصاص الأهلي. ففي ١٩ آب/أغسطس، قام حشد في مقاطعة نيمبا بإطلاق النار على ثلاثة أشخاص مشتبه في ارتكابهم حوادث سطو مسلح، مما أدى إلى جرح اثنين منهم. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، نشبت مشاجرة في معسكر تعدين في مقاطعة غراند غيده مما أسفر عن قيام حشد من الناس بمداهمة خلية الشرطة بالمعسكر وضرب رجل حتى الموت. وقد ألقي القبض على ما مجموعه ٤٠ مشتبها فيه. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، قام سكان محليون في مونروفيا إثر اكتشاف جثتي طفلين داخل سيارة بإشعال النار في بيت مالك السيارة اعتقادا منهم بأنه قتل الطفلين لأغراض شعائرية.

١٩ - وأدى مقتل سائق دراجة نارية في مقاطعة نيمبا، لأغراض يدّعى أنها شعائرية، إلى قيام أعضاء نقابة سائقي الدراجات النارية باحتجاج جماعي في ٣٠ أيلول/سبتمبر على ما اعتبروه عدم فعالية الشرطة في التعامل مع سلسلة من جرائم القتل المشتبه في أنها شعائرية في المقاطعة. وقد تحول الاحتجاج إلى شغب قام خلاله حشد من المحتجين بمهاجمة مستودع للشرطة والسطو على ما فيه؛ وبإطلاق سراح محتجزين؛ وبإشعال النار في منازل وسيارات؛ والانخراط في أعمال نهب واسعة النطاق. وقد أعادت الشرطة الوطنية الليبرية فرض النظام العام مستعينة في ذلك بالبعثة. وتم إلقاء القبض على ٤٥ شخصا وهم ينتظرون محاكمتهم، حيث وُجّهت لهم الشغب والحرق العمد إلى ٤٢ شخصا والقتل إلى ثلاثة أشخاص.

٢٠ - وظلت هناك تحديات أمام قدرة المؤسسات الليبرية على التعامل السريع والفعال مع الاضطرابات الجماهيرية العنيفة وإقامة العدل. وقد تعرقل تعامل الشرطة على وجه الخصوص بفعل عدم كفاية وكفاءة توزيع الموارد في مختلف أنحاء البلد واستمرار ضعف هيكلية القيادة والتحكم. إلا أن قدرات الشرطة بدا عليها تحسن في تخطيط وتنفيذ الانتشار لتأمين مناسبات مقررة، وهو ما ظهر أثناء اثنتين من مباريات كرة القدم الدولية أقيمتا في مونروفيا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

دال - القضايا الإقليمية

٢١ - رغم أن حالة الأمن في المناطق الحدودية ظلت هادئة، فقد استمر وقوع أعمال عنف متفرقة وحالات متفرقة من الاسترزاع المخالف للقانون في مناطق الحدود مع كوت ديفوار. ففي ١ أيلول/سبتمبر، أعربت سلطات مقاطعة غراند غيده، في أعقاب بعثة لتقصي الحقائق، عن القلق إزاء استمرار عناصر مسلحة إيفوارية وبوركينية في القيام بأنشطة زراعية على أرض ليبريا. ووفقا لشكوى قدمت إلى وزارة الشؤون الداخلية، فقد قامت في إحدى هذه الحوادث مجموعة من المسلحين الإيفواريين والبوركينيين بإصابة ساكن في قرية جو بمقاطعة غراند غيده بجروح. وفي الوقت نفسه، ازداد تعقيد الحالة بفعل ما يدّعى من قيام بعض

مسؤولي المقاطعة ببيع أراض إلى مواطنين إيفواريين وبوركينيين. وفي غضون ذلك، وقع في ٢ كانون الأول/ديسمبر هجوم مسلح استهدف قوات الأمن الإيفوارية في أولوديو، كوت ديفوار، على بعد نحو ٢٠ كيلومترا من الحدود مع ليبريا، مما أسفر عن مقتل ١١ شخصا وهروب ٣٨ شخصا إلى ليبريا. ولم يثبت تورط أي شخص من الجانب الليبري من الحدود في ذلك الهجوم.

٢٢ - وعقد الاجتماع الثاني لمجلس الأعيان والشيوخ المشترك في غيغلو، كوت ديفوار، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير، وضم الاجتماع زعماء تقليديين ومجتمعيين ومسؤولين إداريين ليبريين وإيفواريين لمناقشة تعزيز التعاون عبر الحدود وآليات النهوض بالسلام والأمن في المناطق الحدودية. واختُتم الاجتماع بالتوقيع على بيان في حضور رئيسي البلدين ينص على التزامات بتنسيق جهود تحقيق الاستقرار على الحدود، بما في ذلك عودة اللاجئين الإيفواريين طوعا من ليبريا. وخلال الحفل الختامي، أعلن رئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، أن الحدود الإيفوارية مع ليبريا ستُفتح من جديد في آذار/مارس ودعا أيضا إلى استمرار وجود البعثة في ليبريا حتى ما بعد الانتخابات الوطنية الليبرية لعام ٢٠١٧. وفي وقت لاحق، وفي رسالة مشتركة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام، طلب الرئيسان إبقاء بعثتي الأمم المتحدة في بلديهما، بما في ذلك قوة الرد السريع التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى ما بعد انتخابات عام ٢٠١٧.

هاء - الحالة الإنسانية

٢٣ - في ٣ أيلول/سبتمبر، وفي أعقاب اكتشاف تفشي مرض فيروس الإيبولا في مقاطعة مارغيبي في ٢٩ حزيران/يونيه، أُعلنت ليبريا خالية من الفيروس للمرة الثانية. ومع ذلك، فقد اكتشف تفش جديد للفيروس في مقاطعة مونتسيرادو في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنظر إلى عدم الإبلاغ عن أي حالات جديدة خلال الـ ٤٢ يوما التالية، فقد أعلنت ليبريا خالية من الفيروس للمرة الثالثة في ١٤ كانون الثاني/يناير. وقد دل التعامل الفعال لاحتواء حالتي التفشي كلتيهما، وخاصة في اقتفاء أثر مخالطي المرضى والرصد، على أن قدرة الحكومة تتحسن تدريجيا في التعامل مع حالات الطوارئ من هذا القبيل. ومع ذلك، فإن حدوث أول وفاة مؤكدة بسبب الإيبولا في سيراليون في ١٥ كانون الثاني/يناير بعد أن أُعلن البلد خاليا من الفيروس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر يؤكد أن مخاطر عودة الفيروس ما زالت قائمة. وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من أن ظهور الإيبولا سيظل مرجحا في الأشهر المقبلة، مؤكدة ضرورة استمرار اليقظة والحاجة إلى مستوى مرتفع من قدرات المواجهة.

٢٤ - وفي ١٥ شباط/فبراير، كان عدد اللاجئين الإيفواريين المسجلين الذين تستضيفهم ليبريا يبلغ ٠٩٦ ٣١ لاجئا، منهم ٥٩٧ ٢٢ يقيمون في مخيمات و ٤٩٩ ٨ في مجتمعات مستضيفة. وأدى اجتماع ثلاثي بين ممثلي كوت ديفوار وليبريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مونروفيا في يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر، إلى عودة ١١٧ ١ لاجئا إلى وطنهم طوعاً في وقت لاحق من ذلك الشهر، وذلك على الرغم من استمرار إغلاق الحدود. وفي حين أن الهجمات الأخيرة على طول الحدود الجنوبية الشرقية مع كوت ديفوار يبدو أنها قد أدت إلى تباطؤ وتيرة العودة الطوعية إلى الوطن، فقد استمرت العودة الطوعية للاجئين الإيفواريين، إذ وصل مجموع من عادوا منهم وأعيد توطينهم بنجاح في كوت ديفوار منذ ١٨ كانون الأول/ديسمبر إلى ٠٤٢ ٦ لاجئا.

واو - حالة حقوق الإنسان

٢٥ - في أيلول/سبتمبر، قدمت ليبريا ردها إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن التوصيات الـ ١٨٦ الواردة في استعراضها الدوري الشامل الصادر في أيار/مايو ٢٠١٥. وقبلت الحكومة ١٤٧ توصية، بما فيها تلك المتعلقة بمسائل ذات صلة بالعنف الجنسي والجنساني واللجوء إلى القضاء والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية/ختان الإناث، الذي يمثل خروجا إيجابيا عما جاء في الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل الذي جرى في عام ٢٠١١. وجرت الإشارة إلى التوصيات الـ ٣٩ المتبقية، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وإلغاء عقوبة الإعدام. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، قامت الحكومة بتوجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

٢٦ - ومضت ليبريا قدماً في تعاونها مع آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، فقد قامت مستعينة بالبعثة بوضع وثيقتها الأساسية الموحدة في صيغتها النهائية، الأمر الذي شكل خطوة هامة إلى الأمام في معالجة تأخرها في الإبلاغ عن مدى تنفيذها للالتزامات التي تقضي بها معاهدات حقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استعرضت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن لليبريا. ودعت الملاحظات الختامية للجنة إلى القضاء على الممارسات التمييزية والضارة والتجريم الكامل لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث واتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ومع ذلك، فقد ظلت هناك عراقيل أمام تنفيذ ليبريا خطة عملها الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، تعود في جانبها الأكبر إلى نقص القدرات في الوزارات الرئيسية والمؤسسات الرقابية الهامة، مثل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

٢٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، نشرت تلك اللجنة تقريرها السنوي الأول، الذي يغطي عام ٢٠١٤. وقد سلط التقرير الضوء على قضايا حقوق الإنسان الأساسية وتضمن مجموعة من التوصيات المتعلقة بالتعليم والصحة وحرية الصحافة وحقوق المرأة والعنف الجنسي والجنساني والاحتجاز قبل المحاكمة. إلا أن إخفاق اللجنة في إنشاء آلية جيدة الأداء للتعامل مع شكاوى الجمهور وهيكليات للرصد، عقب إصدار التقرير، قد أدى إلى إضعاف فعالية تنفيذ ولايتها. وقد قُدمت إلى الرئيسة في آب/أغسطس ٢٠١٥ قائمة بالمرشحين المُزكَّيْن للتعيين أعضاء في اللجنة. و تم تعيين ٤ أعضاء في اللجنة في ٦ كانون الثاني/يناير، ولا تزال هناك وظيفتان شاغرتان.

٢٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر، تم تعيين قاض ثان في المحكمة الجنائية ''E'' للحكم في قضايا الاغتصاب. كما يوجد حاليا قيد الاستعراض لدى المجلس التشريعي مشروع قانون بشأن العنف المترلي. واستمرت التوعية العامة في إطار حملة ''الرجل نصير المرأة'' التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ لتشجيع الرجال والصبية على مناهضة العنف الجنسي والجنساني وتشجيع الإنصاف والمساواة بين الجنسين. وأطلقت البعثة، في كانون الأول/ديسمبر، حملة لمناهضة الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى جانب حملة ''ستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني'' على نطاق البلد كله.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة برصد وتوثيق أكثر من ١٥ انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد يدّعى ارتكابها على يد أفراد من قطاع الأمن الليبري، واتُهم ضباط شرطة في ١٣ من هذه الانتهاكات، بما فيها حالة اغتصاب واحدة وستة اعتداءات بدنية وحالتا تعذيب. ومع أنه جرى الشروع في تحقيقات داخلية بشأن كثير من الحالات، فقد كان التقدم فيها بطيئا. كما لا يزال التحقيق مستمرا في واقعة انتحار فتاة في التاسعة عشرة من عمرها شنقا - وفق ما ذكرته الشرطة - وهي رهن الاحتجاز لدى الشرطة في مقاطعة مونتسيرادو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويدَّعى في واقعة أخرى جرت في ١٣ أيلول/سبتمبر أن نائب مدير العمليات في جهاز حماية كبار الشخصيات قد اعتدى على امرأة بزجاجة مكسورة، مما أدى إلى إقالته في اليوم التالي.

٣٠ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معاً تقريرا علنيا بعنوان ''تقييم لمسائل حقوق الإنسان الناشئة عن الممارسات التقليدية في ليبريا'' بهدف توجيه انتباه الحكومة والجهات المعنية الأخرى إلى النتائج الضارة لبعض الممارسات التقليدية على حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأبلغ وزير العدل البعثة في مراسلة رسمية بقراره إصدار تعليمات للوزارات والمؤسسات الحكومية بتنفيذ توصيات التقرير، حسب الاقتضاء.

زاي - الحالة الاقتصادية

٣١ - أثر فيروس إيبولا وانخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية سلبا على الانتعاش والنمو الاقتصاديين في ليبريا. فقد تم تنقيح التوقعات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بتخفيضها إلى ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، من ٠,٧ في عام ٢٠١٤، بسبب انخفاض في الإنتاج والاستثمار في قطاعات السلع الأساسية، ولا سيما ركاز الحديد والمطاط. وانخفضت الإيرادات من الضرائب على الدخل والأرباح من التجارة الدولية من ٤١ مليون دولار في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٣٩,٧ مليون دولار الربع ذاته من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦. وانخفضت التوقعات في ما يخص العائد الأساسي من ٤٦,٥ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ٣٤,٦ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتفاقم العجز في الحساب الجاري إذ انخفض من حوالي ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٣١ في المائة في عام ٢٠١٤، ويعزى ذلك أساسا إلى نقصان حاد في الصادرات ناتج عن فيروس إيبولا وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وعوّضت عن هذا النقصان وذلك الانخفاض جزئيا فقط مساعدة المانحين المتعلقة بفيروس إيبولا وانخفاض أسعار النفط. وانخفض إجمالي الاحتياطيات من النقد الدولي من ٤١١ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٣٩٤ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أعلنت وزارة المالية والتخطيط الإنمائي أنه سيلزم تخفيض الميزانية الوطنية المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بحوالي ٧٠ مليون دولار (من ٦٢٢,٧ إلى ٥٥٢,٨ مليون دولار).

ثالثا - تنمية القدرات الوطنية في مجالي الأمن والعدالة

ألف - نقل المسؤوليات الأمنية

٣٢ - في القرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، أكّد مجلس الأمن أن حكومة ليبريا تتحمل المسؤولية أولا وآخراً عن الأمن وحماية السكان، وأكد تطلعه إلى أن تأخذ الحكومة على عاتقها تماماً كامل مسؤولياتها الأمنية من البعثة في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦،طلب إلى البعثة أن تعمل ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ على دعم أجهزة الأمن الليبرية في حماية المدنيين في حال تدهور الوضع الأمني على نحو يهدد بحدوث انتكاسة استراتيجية في عملية السلام والاستقرار. وبناء على ذلك، سيشكل حلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إيذانا بانتقال واضح للدعم الأمني الذي تقدمه البعثة إلى الحكومة، سواء من حيث دورها في الاستجابة أو وقف مهام محددة متعلقة بالأمن. وتشمل الخطة الانتقالية الحكومية هذه المهام والأعمال الرامية إلى التولي المستدام للمسؤوليات الأمنية من خلال معالجة مجالات حاسمة

لتطوير قطاع الأمن في ليبريا مثل القيادة، والرقابة، والإصلاح المؤسسي، وتحقيق لا مركزية المؤسسات الأمنية. وواصل ممثلي الخاص العمل النشط مع الحكومة والشركاء الدوليين من أجل دعم التقدم المحرز في جميع جوانب عملية نقل المسؤوليات الأمنية.

٣٣ - ومن بين المهام الأمنية العشر المحددة التي كانت البعثة تؤديها عندما أيد مجلس الأمن الوطني خطة الحكومة في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، سُلّمت حتى الآن ست مهام إلى الحكومة، وشملت صيانة المطارات، وتوفير الحراسة لعمليات نقل الأموال، والأمن المسلح في السجنين الوطنيين، والحراسة الثابتة في ثلاث منشآت وطنية رئيسية. ويجري إحراز تقدم نحو تسليم المهام الأربع المتبقية (توفير الأمن لكبار الشخصيات، وتفتيش الأسلحة المملوكة للحكومة، وتسيير الدوريات البحرية، والتخلص من الذخائر المتفجرة). وأدت حالات التأخير في التمويل إلى إدخال تعديلات على الجدول الزمني المتعلق بأمن كبار الشخصيات، بحيث أصبح من المقرر الآن نقل هذه المهمة في أيار/مايو ٢٠١٦. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٧ (٢٠١٥)، ستواصل البعثة القيام بعمليات التفتيش عن الأسلحة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣٤ - وفي غضون ذلك، لا يزال تأخر الإجراءات المتعلقة باعتماد تشريعات رئيسية خاصة بقطاع الأمن والثغرات في تمويل أنشطة عملية نقل المسؤوليات الأمنية يعيقان إحراز التقدم. وحتى الآن، ومن بين ٢٠٦ أنشطة تدعم نقلا ناجحا للمسؤوليات الأمنية وفقا لخطة الحكومة، لم تتحقق كليا سوى نسبة ١٤ في المائة، ويتواصل الاضطلاع بنسبة ٦٥ في المائة منها حسب التوقيت المحدد، فيما تأخر إنجاز ٤ في المائة مقارنة بالجدول الزمني، وتأخرت نسبة ١ في المائة بدرجة كبيرة عن موعدها، ولم يبدأ بعد تنفيذ نسبة ١٦ في المائة. ويجب التذكير بأن الخطة الانتقالية الأولية قد صيغت وحددت تكلفتها بأكثر من ١٠٤ ملايين دولار. وفي وقت لاحق، تم تخفيض التمويل خلال جولات تخطيط مختلفة إلى ٣٨ مليون دولار. وبما أنه لم يجر قط تخفيض أي من النقاط المرجعية أو الأنشطة، فإن كلا من حكومة ليبريا والبعثة تجدان صعوبة في إنجاز الخطة. وفي ضوء التحديات المالية التي يواجهها البلد، لم تتمكن الحكومة من صرف سوى عشرة ملايين دولار من المبلغ الكلي المخصص للعملية الانتقالية في الميزانية الوطنية وقدره ٢٠ مليون دولار. وستؤدي الاعتمادات المنقحة في الميزانية، إذا أقرها المجلس التشريعي، إلى تخصيص مبلغ نهائي للمرحلة الانتقالية مجموعه ١٣ مليون دولار بدلا من المبلغ المتوقع وقدره ٢٠ مليون دولار. وفي غياب دعم مالي كاف من الجهات المانحة للعملية الانتقالية، تم البدء في عملية تقييم بغية القيام، على نحو يتماشى مع الموارد المتاحة، بتحديد المجالات ذات الأولوية التي تتطلب

اهتماما قبل حزيران/يونيه والمجالات الأخرى التي يمكن الاهتمام بها على المدى الطويل. ومن المتوقع أن تثري هذه العملية التقييمية أيضا التعامل المستقبلي مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

٣٥ - وفي غضون ذلك، زادت الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس كثيرا انتشارهما في جميع أنحاء البلد. واضطلعت بتدريب الموظفين الجدد والتدريب أثناء الخدمة كلتا الوكالتين، فضلا عن وكالة إنفاذ قوانين المخدرات، ودائرة الإطفاء الوطنية الليبرية، ومكتب شؤون السجون وإعادة التأهيل، والقوات المسلحة الليبرية. وأحرِز تقدم في الجهود المبذولة فيما يتعلق بإدارة الأسلحة النارية؛ إذ تم الآن وضع علامات على جميع الأسلحة النارية المخصصة للجيش وجهاز الأمن الوطني، ومن المقرر وضع علامات على تلك المخصصة للشرطة الوطنية ودائرة حماية كبار المسؤولين في وقت لاحق من شباط/فبراير. وتم أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير العمل على وضع استراتيجية شاملة ترمي إلى إنشاء مجالس أمن للمقاطعات والمناطق.

٣٦ - ومع ذلك، لم يحرَز سوى تقدم محدود في عنصر الخطة الرامي إلى زيادة الكفاءة المهنية داخل قطاع الأمن. فلم يتم سن تشريعات بالغة الأهمية، ولم تنفذ إعادة الهيكلة التنظيمية. ولا تزال كل مشاريع القوانين المتعلقة بالشرطة، ودائرة الهجرة، ومراقبة الأسلحة النارية والذخائر قيد نظر المجلس التشريعي. وإضافة إلى ذلك، لم يتم إنشاء نظم إدارية تمكينية وأغفلت عناصر من الخطة تركز على الأمن البشري، مثل الرقابة والمساءلة، والعدالة وتقديم خدمات الأمن، في حين لم ينفذ حتى الآن تقييم للآثار الأوسع نطاقا للعملية الانتقالية يشمل الحكومة بأكملها.

باء - استراتيجية وهيكل الأمن الوطني

٣٧ - ظلت التحديات قائمة في التشغيل الفعال للوحدة الليبرية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، لأسباب منها عدم اجتماع مجلس إدارتها بانتظام وعدم تقديمه للتوجيه الفعال. وعلاوة على ذلك، تعرقل أداء الوحدة عملَها بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والجرائم الخطيرة، فضلا عن الافتقار إلى القدرات، إلى جانب عدم كفاية الدعم المقدم من الشركاء، بما في ذلك التمويل. ومع أن وزير العدل قد تعهد بتنشيط الوحدة وإدماجها رسميا في هيكل قطاع الأمن في البلد، فإن ذلك لم يحدث بعد.

جيم - الشرطة الوطنية الليبرية

٣٨ - في ١٥ شباط/فبراير، كان قوام الشرطة الوطنية الليبرية يبلغ ١٧٠ ٥ فردا، تمثل النساء نسبة ١٨,٦ في المائة منهم. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تخرج من أكاديمية الشرطة ٣١٢ ضابطا جديدا، منهم ٩٩ امرأة. وأدى قيام البعثة بالدعوة من أجل زيادة التركيز على النوعية بدلا من الكمية في تدريب وتطوير الشرطة، وتوجيه الموارد نحو تنمية المهارات والتجهيز الفعال لأفراد الشرطة الحاليين، إلى تحول في التركيز على نحو يجدر الترحيب به، إذ نُقح العدد المتوقع للفوج المقبل من الملتحقين من ٦٧٥ فردا إلى ١٠٨ أفراد.

٣٩ - وأظهرت الشرطة الوطنية الليبرية بشكل متزايد قدرتها على التخطيط للتدريب وتقديمه على جميع المستويات. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم فريق التدريب المتنقل التابع لأكاديمية الشرطة التدريب أثناء الخدمة في عدد من المجالات، بما في ذلك حقوق الإنسان وحماية المدنيين، والطب الشرعي، وإدارة أسطول المركبات. وإضافة إلى ذلك، دعمت أكاديمية الشرطة التدريب المقدم لوكالة إنفاذ قوانين المخدرات ودائرة حماية كبار المسؤولين، وقدمت دورة تدريبية في مجال الإدارة العليا لـ ٣٨ ضابطا، منهم امرأتان. وزاد ذلك من تعزيز مهارات القيادة والإدارة داخل الشرطة بعد التدريب في مجال القيادة الذي نظمه في عام ٢٠١٤ معهدُ غانا للتنظيم والإدارة العامة من أجل ٧٩ ضابطا؛ ويقدم المعهد حاليا دورة تدريبية إضافية في مجال القيادة لـ ١٤ضابطا ليبريا مكلفين بإنفاذ القوانين.

٤٠ - وبذلت جهود متضافرة لمعالجة النشر المحدود للشرطة خارج مقاطعة مونتسيرادو، حيث كان قد نُشر ما يقرب من ٨٠ في المائة من أفراد الشرطة في السابق. ووفقا للخطة الانتقالية الحكومية، وبدعم من البعثة، وضعت الشرطة الوطنية الليبرية خطة لنشر ضباط في المقاطعات الأخرى، تستند إلى الجدول الزمني للتخفيض التدريجي للبعثة، والكثافة السكانية ومعدلات الجريمة. وبدأ النشر، بتمويل من الميزانية الحكومية المخصصة للعملية الانتقالية، في كانون الأول/ديسمبر، ونُشر حتى الآن ٣٦٧ ضابطا للدوريات في ثماني مقاطعات حدودية. وقدمت البعثة الدعم لهذه الجهود، بطرق منها التدريب المتعلق بالإدارة العليا والمتوسطة بغية تطوير القدرات في مجال القيادة والسيطرة والاتصال. وفي غضون ذلك، تم إضفاء الطابع اللامركزي على شعبة المعايير المهنية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية بنشر مكاتب لها في المناطق، بتمويل من ترتيب جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، وذلك بهدف تحسين الانضباط والمساءلة.

دال - مكتب الهجرة والتجنس

٤١ - في ١٥ شباط/فبراير، كان قوام مكتب الهجرة والتجنس يبلغ ٣٤٦ ٢ موظفا، تمثل النساء نسبة ٣٠,٤ في المائة منهم. وتم نشر موظفين حديثي التدريب في المقاطعات، ليصل مجموع عدد موظفي الهجرة المنتشرين خارج مونروفيا إلى ٥٦٣ ١ فردا. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب، بدعم من البعثة، بتقديم التدريب أثناء الخدمة بشأن إدارة الهجرة وأمن الحدود لـ ٨٠٠ موظف، منهم ٢١٣ امرأة، مع التركيز على الاتجار بالبشر، وإدارة مراقبة الحدود، وفحص الوثائق وكشف الاحتيال، وقانون الهجرة، ودوريات الحدود ومراقبتها، والتخطيط التنفيذي. وانتهى المكتب أيضا من صياغة خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات، تمشيا مع مشروع قانون دائرة الهجرة، تتناول الإصلاح التشريعي والإداري، وتنمية الموارد البشرية، والتحول والتنشيط المؤسسيين، وأمن الحدود، وإدارة المعلومات، وإعادة الهيكلة.

هاء - المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٤٢ - ظلت مواطن الضعف العامة في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك الرقابة الداخلية المحدودة، وضعف الإجراءات الإدارية، وتقادم الإطار القانوني، تتسبب في حدوث حالات تأخير كبيرة في إقامة العدل، مع انخفاض طفيف للاحتجاز السابق للمحاكمة ليصل إلى معدل ٦٨ في المائة من القضايا. فعلى سبيل المثال، من بين ١٩٩ قضية تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني رفعت في عام ٢٠١٥ في مقاطعة مونتسيرادو، لم تصل سوى ثماني قضايا إلى مرحلة المحاكمة. وارتفع عدد نزلاء السجون من ٩١٤ ١ نزيلا إلى ٠١٠ ٢ نزلاء في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦، منهم ٣٦٣ ١ محتجزا في انتظار المحاكمة. وواصل معظم الليبريين استخدام نظام العدالة التقليدي لطلب الإنصاف لأنه أكثر تيسُّرا وتجاوبا.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنشاء مكاتب لإدارة هيئات المحلفين ووحدة لتيسير إحالة القضايا داخل النظام، كما أنشئت أربع وحدات متخصصة للملاحقة القضائية. وتواصلت المشاورات بشأن وضع سياسات بشأن المساعدة القانونية وحماية الشهود. وأحرز تقدم أيضا في مشروع مراكز العدالة والأمن، الممول من صندوق بناء السلام، حيث أُوفد ستة موظفين إضافيين لدعم عملية تحقيق لامركزية وحدة مكافحة جرائم العنف الجنسي والجنساني في المركزين اللذين سيُستحدثان في المستقبل في هاربر، بمقاطعة ماريلاند، وزويدرو، بمقاطعة غراند غيده، لينضافوا إلى ثلاثة محامين للمساعدة القضائية وثلاثة مدعين عامين سبق إيفادهم إلى هاتين المقاطعتين في إطار المشروع. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تمت الموافقة على سبيل للمضي قدما نحو استكمال تنفيذ هذا المشروع بحيث يتماشى مع الخطة

الانتقالية ويؤكد على تقديم الخدمات بشكل لا مركزي، على صعيد المقاطعات عوض المناطق.

٤٤ - ولكن لم يظهر، حتى الآن، الأثر الكامل للاستثمار الكبير في نظام العدالة من خلال هذا المشروع، وذلك بسبب الطابع البنيوي للتحديات المذكورة آنفا. وقد أقرت الحكومة، خلال السنوات الثماني الماضية، عددا من التوصيات لمعالجة مواطن الضعف هذه، غير أنها ظلت قائمة لأن التوصيات لم تُنفّذ أو لأنها نُفّذت بطريقة غير فعالة وبدون تنسيق.

٤٥ - وظلّ أمن السجون مثار قلق على الرغم من انخفاض عدد حوادث الهروب. وحدثت خمس حوادث اضطراب في السجون خلال الفترة المشمولة بالتقرير من جراء شكاوى بشأن الاحتجاز المطوّل قبل المحاكمة أو سوء المعاملة. وضمانا لاستمرارية إحراز التقدم نحو إنشاء نظام سجون في ليبريا يؤدّي وظيفته بمهنية، قامت البعثة، بالتعاون مع دائرة السجون والمراقبة السويدية، بتدريب ٢٥ من كبار المديرين في مكتب شؤون السجون وإعادة التأهيل في أيلول/سبتمبر، منهم خمس نساء، على المسائل الاستراتيجية والمهارات القيادية. كما بدأ جميع مديري السجون في ليبريا يستخدمون مصفوفة تطوير الإدارة، التي وضعتها البعثة، لتقييم أداء كبار الموظفين على أساس فصلي وتيسير التوجيه الفردي. وبسبب تأخّرٍ في صرف الأموال، أُرجئ تدريب ١٤٠ ضابطا من الضباط المعيّنين حديثا، منهم ٢٨ امرأة، كان مقررا له أن يتم بدعم من البعثة في شهر كانون الثاني/يناير، من أجل تعزيز قدرة مكتب شؤون السجون وإعادة التأهيل على إدارة مرافق السجون في جميع أنحاء البلد.

واو - القوات المسلحة الليبرية

٤٦ - في ١٥ شباط/فبراير، كانت القوات المسلّحة الليبرية تضم ٢ ٠٥٠ فردا، منهم ٨٥ امرأة. وظلّ انتشار الجيش مركّزا في مونروفيا، إلى جانب سرية هندسة في غبارنغا ومفرزة صغيرة لحرس السواحل في قاعدة عمليات أمامية في منطقة بيوكانن. وواصلت ليبريا المساهمة بفصيلة في قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

٤٧ - أذن مجلس الأمن، بموجب القرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، باستئناف المرحلة الرابعة من الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، مدللا بذلك على ثقته في قدرة الحكومة على تسلّم زمام كامل المسؤوليات الأمنية من البعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. واعتُبر

التشكيل الجديد المقترح للبعثة على النحو المبين في تقريري السابق، الحد الأدنى من القدرات اللازم لتوفير ما يكفي من الأمن والحماية لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، بما في ذلك الخدمات الطبية الإسعافية، والحد الأدنى من الدعم اللوجستي والقدرات الهندسية الضرورية لدعم عمليات البعثة. كما اعتُبر التشكل الجديد المقترح، إضافة إلى الدعم المقدم من قوة الرد السريع التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بمثابة الحد الأدنى من القدرات اللازمة لتوفير دعم محدود لأجهزة الأمن الليبرية في حال تدهورت الحالة الأمنية على نحو يهدد بحدوث انتكاسة استراتيجية على صعيد الأمن والاستقرار. وفي غضون ذلك، واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بذل الجهود، عن طريق الإعلام الاستراتيجي، لإطلاع السكان على السحب التدريجي للبعثة وتولي السلطات الوطنية المسؤوليات الأمنية.

ألف - العنصر العسكري

٤٨ - في ١٥ شباط/فبراير، كان القوام العسكري في البعثة يبلغ ٣ ٣٧١ فردا، منهم ١٧١ امرأة، مقابل عدد أقصى مأذون به يبلغ ٣ ٥٩٠ فردا. واستمرّت المرحلة الرابعة من الخفض التدريجي للقوة حتى التوصّل إلى المستوى اللازم لتصريف الأعمال المتبقية البالغ ١ ٢٤٠ فردا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، ومن المقرر تخفيض عدد كتائب المشاة الثلاث في مونروفيا وفي المناطق الحدودية مع كوت ديفوار وغينيا إلى كتيبة مشاة واحدة في مونروفيا، مع ما يتصل بها من عناصر التمكين، من أجل مساندة أجهزة الأمن الوطنية بقوة رد سريعة إذا ما تدهورت الحالة الأمنية تدهورا خطيرا في ليبريا. وسيشمل التخفيض أيضا بعض وحدات النقل والهندسة. وفي إطار خفض قدرات قوات البعثة، سيُجمَّع المراقبون العسكريون الـ ٥٠ في مكاتب البعثة الخمسة (غبارنغا وغرينفيل وهاربر وفوينجاما وزويدرو) وفي مونروفيا وسيعملون بشكل وثيق مع الشرطة المدنية ومكاتب الدعم الميداني التابعيْن للأمم المتحدة من أجل أداء واجبات الرصد والإبلاغ الاعتيادية.

باء - عنصر الشرطة

٤٩ - في ١٥ شباط/فبراير، كان قوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا يبلغ ١ ١٥٥ فردا من أفراد الشرطة، مقابل عدد أقصى مأذون به هو ١ ٥١٥ فردا (منهم ٢٠ في المائة من النساء) بما في ذلك ٢٧٩ مستشارا لشؤون الشرطة والهجرة بالإضافة إلى ٨٧٦ فردا من أفراد الشرطة في سبع وحدات من وحدات الشرطة المشكلة. وتنتشر وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة في مونروفيا، وتنتشر وحدة شرطة مشكلة واحدة في كل من غبارنغا وغرينفيل وتوبمانبرغ وفوينجاما وزويدرو. وقد استمر التخفيض التدريجي

لعنصر الشرطة إلى أن يبلغ قوامه ٦٠٦ أفراد بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، والهدف المنشود هو أن يصل عدد مستشاري شؤون الشرطة والهجرة إلى ٢٢٦ مستشارا في مونروفيا والمكاتب الميدانية الخمس، ويصل عدد الأفراد في ثلاث من وحدات الشرطة المشكلة في مونروفيا وغبارنغا وزويدرو إلى ٣٨٠ فردا.

٥٠ - وعملا بالقرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، قدّم عنصر الشرطة في البعثة دعما محدد الهدف إلى الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنس، مع التركيز بشكل خاص على تطوير القيادة والإدارة الداخلية وآليات المساءلة، وتمتين القيادة والسيطرة، وتعزيز القدرات الإدارية على الصعيد القطري. وسعيا من عنصر الشرطة في البعثة إلى بناء القدرات الوطنية في مجال التخطيط للانخراط في عملية الانتقال، فقد أنشأ بالتعاون مع سلطات الدولة المضيفة، هيكلية تنفيذية لتتبّع التقدّم المحرز في تنفيذ خطة الانتقال والتنسيق المشترك للأنشطة الرامية إلى إنجاز النقاط المرجعية للمرحلة الانتقالية.

جيم - العنصر المدني

٥١ - عملا بالقرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، تواصلت عملية تبسيط ودمج العنصر المدني في البعثة. والعمل جارٍ حاليا في تخفيض عدد المواقع التي تشغلها البعثة في أنحاء البلد من ٧٣ إلى ٣٥ موقعا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، بالإضافة إلى مقر قيادة البعثة. وستُدمَج المكاتب الميدانية في المقاطعات الخمس عشرة لتصبح خمسة مكاتب في أبرز المراكز السكانية ومراكز العبور. وستواصل هذه المكاتب العمل على تنفيذ ولاية البعثة، ولا سيما في ما يتعلق بنقل المسؤوليات الأمنية وحقوق الإنسان والمساعي الحميدة والدعم السياسي لإصلاح الجهاز الإداري للدولة، فضلا عن تقديم الدعم إلى الحكومة في ما يتّصل بحماية المدنيين. وفي ١٥ شباط/فبراير، كانت المكاتب الميدانية مغلقة في مقاطعات غباربولو، وغراند كيب ماونت، وغراند كرو، ومونتسيرادو، ونيمبا، وريفرسيس، ونُقلت المسؤوليات فيها إلى المكاتب في مقاطعات بومي وبونغ، ومارغيبي، وماريلاند وغراند باسا، على التوالي.

٥٢ - وفي ١٥ شباط/فبراير، كان عدد الموظفين المدنيين في البعثة يبلغ ١ ٣٠٢ موظفا، منهم ١٨٢ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، من أصل ما مجموعه ١ ٤٥٥ موظفا مدرجا في الميزانية. وكانت النسبة المئوية الكلية للنساء بين مجموع الموظفين المدنيين ٢٣,٢ في المائة، وكانت نسبتهن تبلغ ٢٦,٢ في المائة من الموظفين الفنيين البالغ عددهم ٤٨٤ موظفا و ٢١,٤ في المائة من الموظفين الإداريين البالغ عددهم ٨١٨ موظفا.

دال - الاعتبارات المتعلقة بالدعم

٥٣ - يفرض موسم الأمطار الذي يمتد من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر، تحديات خاصة لأن شبكة الطرق الصغيرة في ليبريا لا يمكنها تحمّل التنقلات اللوجستية الكبرى ولأن عمليات الطيران تصبح محدودة جدا. ولا يزال البلد يفتقر إلى بدائل تجارية للوحدات العسكرية ووحدات النقل التابعة للبعثة التي تبقي خطوط الإمداد مفتوحة، ويعاني أوجه قصور خطيرة في النظام الطبي الوطني. ومن أجل الحفاظ على انتشار الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة في البعثة خارج مونروفيا، وتيسير نشر الأفراد العسكريين في حالات الضرورة القصوى، بما في ذلك قوة الرد السريع، ستظل البعثة تحتاج إلى بعض القدرات التمكينية التي لا غنى عنها، بما في ذلك وسائط النقل البري القادرة على رفع الأحمال الثقيلة، والقدرات الجوية، والنقل البحري، والقدرات الهندسية، والمرافق والطبية. وستسعى البعثة، حيثما أمكن ذلك، إلى استخدام بدائل تجارية لتوفير القدرات التمكينية، بوسائل تشمل تقاسم الخدمات مع فريق الأمم المتحدة القطري. وستواصل البعثة، في سياق انسحابها التدريجي المتسم بالمسؤولية وحسن الإدارة، أنشطة تنظيف البيئة من مخلفاتها بالتزامن مع إغلاق المواقع العسكرية والمدنية ومواقع الشرطة وغيرها من المواقع التابعة للبعثة وتسليمها للحكومة أو لجهات خاصة، ومع شطب المعدات المملوكة للأمم المتحدة والتصرف فيها، حسب الاقتضاء.

هاء - السلوك والانضباط

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدّمت أربعة ادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين ضد أفراد من البعثة وتسعة ادعاءات بشأن سوء سلوك جسيم، بما في ذلك ادعاء يشمل فردا عسكريا من البعثة في غبارنغا. وعيّن البلد المساهم بقوات ضابط تحقيق وطنيا للتحقيق في قضية غبارنغا. ولبلوغ هدف عدم حدوث أي حالات تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، أنشأت البعثة لجانا معنية بالموضوع في مقر قيادتها وفي كل وحداتها من أجل رصد جميع المسائل المتّصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتوعية بشأنهما، والإبلاغ عنها. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت البعثة حملة لمناهضة الاستغلال والاعتداء الجنسيين بهدف تسمية ”أبطال“ في مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين لقيادة الجهود الرامية إلى التعامل مع ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومنعهما على الصعيد القطري، بالإضافة إلى تلقي الشكاوى وتقديم المساعدة للضحايا من خلال آلية إحالة على مستوى المجتمع المحلي. وقامت وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية بتوسيع الحملة بنجاح على نطاق البلد.

واو - أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم

٥٥ - لم يُسجّل وقوع أي حوادث أمنية رئيسية ذات تأثير على موظفي الأمم المتحدة أو ممتلكاتها أو عملياتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن أُفيد عن ارتكاب ٢٤ جريمة غير متصلة بالأسلحة ضد موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن خمس جرائم انطوت على استخدام الأسلحة. وتوفي ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة لأسباب طبيعية. ووقع ١١٥ حادث مرور لموظفين تابعين للأمم المتحدة، وأبلغ عن حدوث حادثي تخريب لممتلكات الأمم المتحدة. وسُجّلت ثلاثة حوادث جرى في كل منها توقيف واحتجاز موظف للأمم المتحدة.

خامسا - ملاحظات

٥٦ - سيكون نجاح ليبريا في تولي المسؤوليات الأمنية من البعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ حدثا هاما في تاريخ البلد. وأنا متفائل بالتقدم المحرز حتى الآن في هذا الصدد، رغم أنه ما زال ثمّة الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق أهداف خطة الانتقال كاملة. وأشجع على التركيز مجددا على الارتقاء بمستوى العاملين في قطاع الأمن الليبري وزيادة كفاءتهم المهنية، وتعزيز توجههم نحو خدمة المجتمع، فضلا عن اعتماد استراتيجية فعالة لتوعية الجمهور والتواصل معه بشأن نقل المسؤوليات الأمنية. وهذه مجالات أساسية لبناء ثقة السكان في قطاع الأمن وإرساء أسس الأمن والاستقرار الدائمين.

٥٧ - وأرحّب بتحسن أداء أجهزة الأمن الليبرية وكذلك بتوثيق التعاون بين الأجهزة. وإذ تواصل البعثة تخفيض عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها والعمل في الوقت نفسه على تجميع وجودها المدني في كل أنحاء البلد، من المهم أن تعتمد السلطات الوطنية نهجا يشمل ''الحكومة بأكملها'' للتعامل بصورة شاملة مع الآثار الأوسع نطاقا المترتبة على الإنهاء التدريجي للبعثة. وسيلزم، كخطوة أولى، اتباع نهج وطني شامل في ما يتّصل بنقل المسؤوليات الأمنية. ولذلك فإنني أكرر النداء الذي وجهته إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى تعزيز التعاون بينهما لضمان التعجيل بسنّ التشريعات الحاسمة الأهمية المتّصلة بقطاع الأمن وتنفيذها، بما في ذلك قانونا جهاز الشرطة ودائرة الهجرة وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة.

٥٨ - وقد بلغت ليبريا الآن مرحلة حاسمة في إنشاء هيكل أمني مستدام وموثوق فيه لمواطنيها. وسيكون تحديد التوقيت المناسب لإجراء الاستعراض المتأخّر لاستراتيجية الأمن الوطني لعام ٢٠٠٨ أمرا في غاية الأهمية. وعلاوة على ذلك، سيكون بناء قدرات الهيئات

التشريعية لكي تستطيع ممارسة الرقابة على قطاع الأمن بفعالية وتحقيق اللامركزية فيه عن طريق المضي في تطوير مجالس أمن المقاطعات والمناطق خطوات حيوية في سبيل تعزيز المساءلة في قطاع الأمن بأكمله، وضمان اتباع نهج تشاركي في مجال الأمن، وتعزيز استجابة المؤسسات ذات الصلة للاحتياجات الأمنية في المجتمعات المحلية.

٥٩ - وتعد التحديات المالية التي تواجهها الحكومة في تنفيذ خطة الانتقال مصدر قلق رئيسي. ومع أن الحكومة يجب أن تنفذ الالتزام الذي قطعته على نفسها في هذا الصدد، فإنني أحث الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على نقل المسؤوليات الأمنية عبر سبل منها على الأخص اتخاذ التدابير التي تعزز ثقة الجمهور في موظفي قطاع الأمن. والتقاعس عن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نقل هش للمسؤوليات الأمنية يمكن أن يقوض المكاسب العديدة التي تحققت حتى الآن في مجال توطيد دعائم السلام في البلد. وأرحب في هذا الصدد بمساهمة حكومة السويد، التي تعهدت بدفع بمبلغ إضافي قدره ١,٢ مليون دولار عن طريق الصندوق الاستئماني للعدل والأمن لاستخدامه في المجالات الرئيسية المتمثلة في الإنذار المبكر، والرقابة، وتقديم الدعم لإجراءات المقاضاة والسجون، وحفارة المجتمعات المحلية، وحماية الشهود.

٦٠ - وأرحب بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة بخصوص الادعاءات الخطيرة بشأن فساد وسوء سلوك موظفين عموميين. ومن المهم أن تجري بعد هذه الخطوات تحقيقات موثوق بها وملاحقات قضائية وفق الأصول القانونية الواجبة وضمان المساءلة في الحالات التي تثبت فيها صحة هذه الادعاءات. فادعاءات وتصورات الفساد لدى الموظفين العموميين تقوض ثقة الشعب في الحكومة وتعطل جهودها الرامية إلى معالجة مظالم راسخة مثل الإقصاء الاجتماعي - الاقتصادي وغيره من الانقسامات المجتمعية والسياسية التي ما زالت تشكل دوافع محتملة للنزاع. وأحث الحكومة على اتخاذ المزيد من الإجراءات الحازمة لمحاربة الفساد والعمل بمزيد من الهمة مع الجمهور لمعالجة هذه المسألة.

٦١ - ويساورني القلق بشأن الزيادة المستمرة في الاضطرابات العامة العنيفة، خاصةً وأن هذا النوع من العنف قد يزداد تواترا في خضم التحديات الاقتصادية المستحكمة ويصبح بمثابة عامل مثير للنزاعات. ومع أن الهجمات على الشرطة الوطنية ليست الغرض الرئيسي من هذه الحوادث، فإن ما يبعث على القلق البالغ أن بعض أعمال الشغب العام قد استهدفت منشآت الشرطة وضباطها. وهذه الحوادث تسلط الضوء على انعدام ثقة الجمهور في الجهاز القضائي الذي تعد الشرطة أبرز ممثليه. وأحث الحكومة والجهاز القضائي على القيام، بدعم من البعثة، بالنظر في العوامل الرئيسية الكامنة وراء انعدام ثقة الجمهور في الجهاز القضائي والتصدي لها بفعالية والمضي قدما في تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر العدالة الجنائية

لعام ٢٠١٣ التي أُقرت على الصعيد الوطني، والتي ترسم نهجا شاملا لمعالجة مواطن الضعف الأساسية والمزمنة في نظام العدالة.

٦٢ - والحادثة التي وقعت في ٣٠ أيلول/سبتمبر، في غانتا، بمقاطعة نيمبا، وتسبب في وقوعها سائقو دراجات نارية للأجرة اعتقدوا أن أحد الزملاء راح ضحية عملية قتل شعائرية، تدل على الحاجة الملحة لمواصلة إدخال تحسينات في تقديم خدمات القطاع الأمني خارج مونروفيا، وترشيد ترتيب أولويات الموارد المحدودة، وتوسيع نطاق خفارة المجتمعات المحلية، وتعزيز هياكل القيادة والتحكم التي من شأنها أن تمكن الشرطة من القيام على نحو فعال بمنع حالات المساس بالنظام العام والتصدي لها واحتوائها. وأشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الجارية لنشر الشرطة الوطنية خارج مونروفيا والدلائل على إدخال تحسينات في قدرتها على التخطيط والنشر للمناسبات العامة، وإن كان تأخر الانتشار لتأمين الانتخابات الفرعية في مقاطعة لوفا قد دل على ضرورة تحسين التخطيط الأمني المتكامل، بما في ذلك تحسينه في إطار التحضير للانتخابات في عام ٢٠١٧. والقدرة على الاستجابة وحدها لن تكفل الأمن لشعب ليبريا. لذا أحث الحكومة بشدة على ضمان أن توظف عمليات نشر أفراد الشرطة في تعزيز تدابير الوقاية على صعيد المقاطعات، مع التركيز على جهود التوعية والوساطة عبر سبل منها زيادة التركيز على خفارة المجتمعات المحلية وتحقيق فعالية أداء مجالس أمن المقاطعات والمناطق عندما تبدأ عملها.

٦٣ - وبالمثل، فإن الشواغل العامة إزاء الاشتباه في عمليات قتل شعائرية وردود الفعل العنيفة الناجمة عنها تبعث على القلق العميق. وأرحب بقيام البعثة ومفوضية حقوق الإنسان معاً بنشر تقرير عن الممارسات التقليدية الضارة التي تتعارض تعارضا أساسيا مع التزامات ليبريا الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأحث الحكومة بشدة على تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك التقرير ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان هذه بالتصدي على وجه السرعة لا لأعمال القتل الشعائرية فحسب، إنما أيضا لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأرحب بالجهود المتواصلة الرامية إلى منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي لهما، مع أنني ما زلت أشعر بالقلق إزاء حجم هذه الجرائم، وأحث بشدة الحكومة وجميع أصحاب المصلحة على مضاعفة جهودهم لمكافحة هذه الآفة. وأرحب بزيادة عمل الحكومة مع آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وأشجع الحكومة بشدة على مواصلة هذا العمل.

٦٤ - ومع ذلك، يساورني القلق من بطء وتيرة الإصلاحات السياسية والمؤسسية الرئيسية التي تعتبر ضرورية لتعزيز المصالحة وتحقيق استدامتها. وزيادة الالتزام السياسي لدى جميع المؤسسات الليبرية والمجتمع المدني الليبري بالإصلاح الدستوري واللامركزية والإصلاح الزراعي والحكم الرشيد، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، وإقامة نظام قضائي يتسم بالكفاءة والشفافية والخضوع للمساءلة والاستقلالية، هي أمور لا غنى عنها لتمكُّن الحكومة من معالجة حقوق الضحايا وبناء ثقة الشعب. وأحث المجلس التشريعي على القيام في الوقت المناسب بالنظر في مشروع قانون الحقوق في الأراضي ومشروع قانون سلطة الأراضي، فضلا عن مشروع قانون الحكم المحلي، وبإقرار هذه المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، أدعو جميع أصحاب المصلحة الليبريين إلى تجديد التزامهم بالتعجيل في عملية الإصلاح الدستوري.

٦٥ - ومع أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنمية الوطنية يؤثر على العديد من توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، فإنه ينبغي توخي المزيد من الصرامة في تقييم تنفيذ كل توصية من التوصيات. كما يشكل الإبلاغ عن عملية التنفيذ على نحو متسق ومطابق للواقع وشامل وحسن التوقيت أمرا أساسيا لطمأنة الجمهور بأن هذه التوصيات يجري تنفيذها. وأشجع الحكومة على إيجاد بيئة سياسية مواتية للتنفيذ الكامل لكل هذه التوصيات، بما فيها تلك المتعلقة بالمساءلة الجنائية، التي ما زالت إلى حد كبير دون معالجة حتى الآن.

٦٦ - ومع أن عودة ظهور فيروس الإيبولا في ليبريا في تشرين الثاني/نوفمبر قد أثارت انزعاجي، فإني أشعر بتفاؤل كبير إزاء الاستجابة السريعة والحازمة من السلطات الوطنية للتفشي المحدود، ولا سيما الخطوات التي اتخذتها بسرعة لتنفيذ عمليتي اقتفاء أثر مخالطي المرضى والرصد. ويؤكد ظهور الإيبولا من جديد في سيراليون بعد مضي يوم واحد فقط على إعلان المنطقة برمتها خاليةً من الفيروس، احتمال عودته في المستقبل وضرورة توخي الحذر. ويبرز ذلك أيضا أهمية مواصلة توخي الحذر والتعاون الإقليمي.

٦٧ - وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومتا كوت ديفوار وليبريا لتحسين التنسيق بشأن تحقيق استقرار الحدود عبر سبل منها على الأخص عقد الاجتماع الثاني للمجلس المشترك للأعيان والشيوخ في كانون الثاني/يناير، مع البناء على العملية الرباعية التي أعيد تنشطيها في آذار/مارس ٢٠١٥ بعد أن خفت حدة وباء الإيبولا. كما أرحب باستئناف عودة اللاجئين الإيفواريين الطوعية إلى الوطن في كانون الأول/ديسمبر. فهذه التطورات هي دليل على التقدم الذي أُحرز في المنطقة نحو تحقيق سلام متماسك ومستدام. وأشجع الحكومتين على المضي في إيجاد بيئة حدودية آمنة وغير مهدَّدة لتيسير الإعادة الطوعية الجارية للاجئين والتخفيف من حدة الشواغل فيما يتعلق بالعنف على الحدود كما ما ورد في تقريري السابق.

٦٨ - ووفقاً لما أشرت إليه في ذلك التقرير، ينبغي أن يحفز اختتام عملية نقل المسؤوليات الأمنية إعادة تصوّر عمل الأمم المتحدة في ليبريا. وقد طلب إليّ قرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥) أن أقدم إلى المجلس تقريراً بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر متضمنا توصيات بشأن مستقبل البعثة والخيارات المتعلقة بوجود لاحق محتمل لمواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة. ولذلك، أُشجع الحكومة مرة أخرى على مواصلة استكشاف خيارات للشراكة الثنائية أو الإقليمية في إطار التحضير لانسحاب البعثة في نهاية المطاف. كما أُرحب بالعمل المتواصل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام لمرافقة ليبريا على طريق مواصلة تقدمها نحو توطيد دعائم السلام.

٦٩ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص لليبريا، فريد ظريف، وكذلك جميع أفراد البعثة على تفانيهم في سبيل الحفاظ على السلام والاستقرار في ليبريا. وأود أيضًا أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف ولجنة بناء السلام، وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالتها المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية على التزامها المستمر بتحقيق السلام والأمن والتنمية في ليبريا وإسهامها في ذلك.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	ضباط
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع		
الاتحاد الروسي	٢	–	–	٢		٢
إثيوبيا	٥	٤	–	٩		–
الأرجنتين	–	–	–	–		٣
الأردن	–	–	–	–	٢٣٧	١٥
إكوادور	١	–	–	١		–
ألمانيا	٢	١	–	٣		٣
إندونيسيا	١	–	–	١		–
أوغندا	–	–	–	–		٦
أوكرانيا	١	٢	١٧٢	١٧٥		٦
باكستان	٤	٩	٨٨	١٠١		–
البرازيل	٢	١	–	٣		–
بلغاريا	٢	–	–	٢		–
بنغلاديش	٧	٥	٢٥٥	٢٦٧		٦
بنن	–	١	–	١		–
البوسنة والهرسك	–	–	–	–		٢
بولندا	١	–	–	١		٣
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	–	–	–	–		٢
تايلند	–	–	–	–		٤
تركيا	٢	١	–	٣		–
توغو	–	–	–	–		٣
جمهورية كوريا	٢	–	–	٢		–
جمهورية مولدوفا	٢	–	–	٢		–
رواندا	–	–	–	–		٣
رومانيا	٢	–	–	٢		٢
زامبيا	٢	–	–	٢		١٩

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع		ضباط
زمبابوي	٢	–	–	٢		٢٩
سري لانكا	–	–	–	–		١٦
السويد	–	–	–	–		١١
سويسرا	–	–	–	–		١
صربيا	٤	–	–	٤		–
الصين	١	٢	٥٠٨	٥١١	١٤٠	١٢
غامبيا	١	–	–	١		٥
غانا	١٠	٧	٨٠٨	٨٢٥		٢٠
فرنسا	–	١	–	١		–
قيرغيزستان	٢	–	–	٢		٣
كينيا	–	–	–	–		١٨
ماليزيا	٣	١	–	٤		–
مصر	٥	–	–	٥		٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	–	–	–	–		١
ميانمار	٢	–	–	٢		–
ناميبيا	١	١	–	٢		٥
النرويج	–	–	–	–		١٦
نيبال	٢	٢	١٥	١٩	٢٥٩	١٣
النيجر	٢	–	–	٢		–
نيجيريا	٦	٧	١ ٣٩١	١ ٤٠٤	١٢٠	٢٦
الهند	–	–	–	–	١٢٠	١٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٥	–	٩		١
اليمن	–	١	–	١		٩
المجموع	٨٣	٥١	٣ ٢٣٧	٣ ٣٧١	٨٧٦	٢٧٩

Map No. 4211 Rev. 40 UNITED NATIONS
February 2016 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)